Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 1, Issue 4, 2025, Pages: 744-752
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Role and Position of Algeria Regarding the Libyan Crisis: An Analytical Study

Mahmoud Ahmed Yuosef Naser*
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Al-Zaytouna University, Tarhuna, Libya
*Email: dr.alsead@yahoo.com

الدور والموقف الجزائري من الأزمة الليبية: دراسة تحليلية

محمود احمد يوسف نصر*
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

Received: 10-09-2025	**Accepted:** 18-11-2025	**Published:** 14-12-2025
Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract
This research aims to study and analyze Algeria's role and stance on the post-2011 Libyan crisis, considering the repercussions and effects that could impact the Algerian state and its national security due to geographical proximity, on the one hand, and Libya's transformation into an open arena for international competition, where regional and international powers intersect, creating a fertile ground for the growth and expansion of terrorist groups and organizations, on the other. The research is divided into a general introduction and four sections: the repercussions of the Libyan crisis on Algerian security (first section); Algeria's position on the Libyan crisis (second section); Algerian roles and initiatives to resolve the Libyan crisis (third section); and the challenges facing Algeria's role in the Libyan crisis (fourth section).

Keywords: Libyan crisis, Algerian position, Algerian roles and initiatives, challenges.

الملخص
يسعى هذا البحث إلى دراسة وتحليل الدور والموقف الجزائري من الأزمة الليبية ما بعد 2011 وذلك على خلفية التداعيات والأثار التي قد تمس كيان الدولة الجزائرية وأمنها القومي بحكم الجوار الجغرافي من جهة، وتحول ليبيا إلى ساحة مفتوحة للتنافس الدولي تتداخل فيها القوى الإقليمية والدولية وتشكل بيئة خصبة لتنامي وامتداد نشاط الجماعات والتنظيمات الإرهابية من جهة ثانية. ويتوزع البحث على مقدمة عامة واربعة مطالب هي: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري(مطلب أول). موقف الجزائر من الأزمة الليبية(مطلب ثان). الأدوار والمبادرات الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية(مطلب ثالث). ويتناول المطلب الرابع: تحديات الدور الجزائري في الأزمة الليبية.
.

الكلمات المفتاحية : الأزمة الليبية- الموقف الجزائري- الأدوار والمبادرات الجزائرية- التحديات.

المقدمة:

شكل الوضع الأمني في ليبيا بعد 2011 هاجساً لدول الجوار الجغرافي، بحكم أن الحالة الليبية أصبحت تمثل مصدر تهديد أمني قائم لجيرانها خاصة في محيطها المغاربي، حيث أدت الأوضاع الداخلية المشحونة والمضطربة إلى حالة من الانفلات الأمني العابر للحدود، علاوة على التدخل والتنافس الأجنبي في الشأن الليبي منذ الإطاحة بنظام القذافي مما جعلها ساحة معركة بين اللاعبين الإقليمين والدوليين ولكل منهم أجندته ومصالحه الخاصة والمتضاربة وارتباطها بأطراف النزاع في ليبيا.

هذه البيئة الأمنية والسياسية الجديدة والمضطربة في ليبيا امتدت إلى جوارها، حيث فرضت على الجزائر تحديد موقفها من الأزمة الليبية وإمكانية لعب دور مهم في تفاعلاتها بما يخدم مصالحها واستقرارها والمحافظة على أمنها القومي. وحدود هذا الدور في ظل وجود تحديات قد تعرقل فعالية الدور الجزائري في الأزمة الليبية. وهو ما يسعى إليه هذا البحث من خلال تحليل الموقف والدور الجزائري من الأزمة الليبية بعد 2011 وفعاليته والتحديات التي تواجهه.

إشكالية البحث:

تتلخص إشكالية البحث في سؤال رئيسي مفاده: إلى أي مدى ساهم الدور الجزائري في ترجمة موقفها من الأزمة الليبية؟. وما هي حدود هذا الدور؟.

أهمية البحث:

يمكن تلخيص أهمية البحث من خلال النقاط الآتية:

1. تعد الأزمة الليبية 2011 من أخطر حالات ما سمي بالربيع العربي، خاصة في جانب تداعياتها الأمنية على دول الجوار الجغرافي المغاربي.
2. المكانة التي تتمتع بها الجزائر في محيطها العربي والمغاربي وأهمية دورها في حلحلة الأزمات التي تواجهها بحكم خبرتها السياسية ولعب أدوار الوساطة في تسوية العديد منها. مما يستدعى معرفة موقفها من الأزمة الليبية وتحليل دورها والتحديات التي تواجه هذا الدور.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على طبيعة وأبعاد الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على دول الجوار الجغرافي خاصة دولة الجزائر التي ترتبط مع ليبيا بحدود شاسعة تجعلها عرضة مباشرة لتداعيات ومخاطر ما يحدث في ليبيا من الناحية السياسية والأمنية.
2. تحليل الموقف الجزائري من الأزمة الليبية والتعرف على محدداته وسماته.
3. تحليل الدور الجزائري في الأزمة الليبية ووسائله وأساليبه و مبادراته إزاء حل هذه الأزمة وما مدى فاعلية هذا الدور.
4. التعرف على التحديات الإقليمية والدولية التي تحد من فاعلية الدور الجزائري في الأزمة الليبية.

مصطلحات البحث:

1. **الأزمة:** الأزمة في المدلول السياسي هي واقع يعبر عن "حالة صعبة تعيشها الدول والمجتمعات، نتيجة لعوامل إما داخلية وإما خارجية أو مجتمعةً، تتسبب في تهديد وحدتها وبقائها وتماسكها. وهذه الحالة لا تقتصر فقط على الشأن السياسي وإنما قد تصيب الشأن الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري. فمن الناحية السياسية قد تواجه الدولة ظاهرة التشقق والشرذمة، مما يثير القلاقل وعدم الاستقرار والاضطرابات بين مكوناتها وشرائحها المختلفة، وهو ما يجلب تدخلات خارجية إقليمية أو دولية"**(الرويلي، 2011، ص 3).**
2. **الدور**: الدور اصطلاحاً تعبير عن "مجموعة من الأنماط المرتبطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة ومختلفة"**(بن عروس،2021، ص556).** ومن الناحية السياسية يتعلق مفهوم الدور في إطار "الدور السياسي الذي تقوم به الدولة وفي إطار فهم و تفسير سياستها الخارجية فيما عرف بنظرية الدور، التي تركز على متغير الدور فيما يتصل بالوظيفة التي يحددها النسق الفكري والعقائدي للدولة في محيطها الإقليمي والعالمي. ومن خلال مساهمة عالم العلاقات الدولية "هولستي" التي ركزت على تحليل أدوار الدول في النظام الدولي، وتراتبية هذه الأدوار"(**عودة، رمزي، شبكة المعلومات الدولية**).

3. **الموقف:** من الناحية السياسية هو "مجموعة الآراء والمواقف والتوجهات التي يبديها فرد أو جماعة أو دولة تجاه قضية أو حدث أو شخصية سياسية، بناءً على تحليل للواقع وتحديد للمصالح، بهدف التأثير في صنع القرار أو المشاركة فيه أو التأثير في الآخرين"**(تقرير حول الأمن والإدراك السياسي، 2021).**
4. **التحديات:** يشير هذا التعبير إلى جملة الصعوبات والعراقيل التي تقف حائلاً دون لعب الدول دوراً مهما إزاء العديد من القضايا والأزمات الإقليمية والدولية.

الأدبيات السابقة:

- دراسة يمنية(2015-2016). طرحت الدراسة السؤال الإشكالي التالي: ما هو دور الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع النزاع الليبي. تفرع عنه عدة تساؤلات إشكالية تتمحور حول: كيفية تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة الليبية وأطرافها لتسوية الأزمة والتحديات التي تواجهها في ظل التفاعلات الإقليمية والدولية على الساحة الليبية؟. وخلصت إلى أن الجزائر ادركت خطورة التداعيات الناجمة عن الأزمة الليبية على أمنها واستقرارها وكيانها السياسي، حيث عملت على تفعيل دورها الدبلوماسي على المستوى الإقليمي والدولي لمحاولة إيجاد حل سياسي للنزاع الليبي بعيداً عن التدخلات الأجنبية مركزة في مبادراتها على أهمية دعم الحوار الليبي- الليبي و إعادة الدولة الليبية بما يضمن أمن وسيادة ليبيا ومواجهة التحديات والحفاظ على أمن الجزائر وسلامة المنطقة ككل.
- دراسة بلخيرات(2016). ركزت الدراسة على تقييم أسلوب الدبلوماسية متعددة المستويات كأسلوب دبلوماسي رئيس من طرف الجزائر في سياق جهودها لتسوية الأزمة الليبية.
خلصت الدراسة إلى أن الاستناد الى الدبلوماسية متعددة المستويات كأسلوب دبلوماسي تتبعه الجزائر لتسوية الأزمة الليبية فرضته مضمون الأزمة كونها أزمة لها أبعادها الإقليمية والدولية. وذلك من خلال الاندماج في المسار الدولي الذي يمكن الجزائر من الاطلاع على وجهات ومواقف الدول إزاء الأزمة الليبية، كما ان الاندماج في المسار الإقليمي يتيح للجزائر عرض وجهة نظرها ومبادراتها على الأطراف ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة في الأزمة الليبية. حيث توفر الدبلوماسية متعددة المستويات للجزائر الاطلاع على كل المبادرات المطروحة في سياق تسوية هذه الأزمة وتقييمها من حيث مدى تطابقها مع الرؤية الجزائرية لتسوية هذه الأزمة أو بمعنى آخر توسيع مساحة الرقابة الدبلوماسية الجزائرية على كل المبادرات المطروحة.
- دراسة النحلي((2018)، هدفت الدراسة الى البحث في طبيعة الأزمة الليبية واسبابها ومدى تفاقمها داخليا، وامتداد الآثار السلبية لتلك الأزمة لتطال الدول المجاورة والتي قد شهدت بالتزامن احداثا مشابهة. وخلصت الدراسة عموما إلى: إن آثار الأزمة الليبية امتدت إلى دول الجوار خاصة المغاربية وشكلت تحديات أمنية خطيرة، مما يحولها إلى أزمة إقليمية.
- دراسة تبينة،(2011-2019)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل توجهات السياسة الخارجية الجزائرية من الأزمة الليبية 2011 وركزت على الأبعاد الدبلوماسية كأداة رئيسة انتهجتها الجزائر في مساعيها لتسوية الأزمة الليبية. وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية في هذا الجانب اتسمت بالحيادية إزاء كل أطراف الأزمة الليبية ونالت قبول هذه الأطراف والثقة في أدائها الدبلوماسي كوسيط مهم يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في تسوية الأزمة.

مناهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف التعرف على الموقف والدور الجزائري من الأزمة الليبية والمحددات والتحديات التي تواجهه. ويستعين البحث بالأسلوب المكتبي في جمع البيات والمعلومات من مصادرها الأولية التي تتمثل في الوثائق المتوفرة لدى الباحث، ومصادر معلومات ثانوية كالكتب والدوريات والمجلات العلمية والرسائل الجامعية وما يتوفر من معلومات على شبكة المعلومات الدولية.

خطة البحث:

تتوزع خطة البحث على أربعة مطالب أساسية كالتالي: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري(مطلب أول). موقف الجزائر من الأزمة الليبية(مطلب ثان). الأدوار و المبادرات الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية(مطلب ثالث). حدود و تحديات الدور الجزائري من تسوية الأزمة الليبية(مطلب رابع).

المطلب الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري

شكلت الأزمة الليبية ما بعد 2011 تحديات كبرى على الصعيد الداخلي وعلى دول الجوار الجغرافي المغاربي والإفريقي. حيث أنه " بعد سقوط نظام القذافي أصبحت ليبيا مفتوحة أمام كل التهديدات الأمنية نتيجة فشل كلي لمؤسسات الدولة، وغياب اية سلطة عليا تمارس سيادتها عبر كامل الكيان الليبي، وبذلك أصبحت ليبيا ساحة للصراعات والنزاعات المسلحة بين مختلف الأطياف والميلشيات المسلحة، وهو ما أدى إلى تنامي مختلف المخاطر والتهديدات كالإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والتي اصبحت تهدد الأمن الليبي بصفة عامة والأمن الجزائري بصفة خاصة"**(حادي، 2018، ص 432)**.

في هذا الجانب تنطلق الرؤية الجزائرية لأمنها القومي من معطى أساسي هو: إنّ أمن الجزائر من أمن المغرب العربي والإقليم الساحلي-الصحراوي لا تنفكّ عن بعضها البعض، فكل منها يعد من الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري. وذلك "بحكم موقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارّة الإفريقية من ناحيةٍ أخرى، حيث تمثّل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بامتياز، حتّى أنـّها كانت تسمّى لمدة طويلة في الماضي بـ"المغرب الأوسط"**(حمزة، 2010-2011، ص68)**.

ومن هذا المنطلق تبدو الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية بعد 2011 قضية محورية في التفكير الأمني الاستراتيجي الجزائري، لأسباب سياسية وأمنية بالدرجة الأولى. بسبب "أن الآثار التي تنجم عن فشل الدولة الليبية في إدارة شؤونها الداخلية لم تعد في إطار ها الجغرافي فحسب، وإنما امتدت حتى لدول الجوار -الجزائر- لما تحمله من تهديدات أمنية باتت تهدد أمنها واستقرارها وأمنها القومي"**(قادة، 2019، ص1331)**.

فالأزمة الليبية أدت إلى عدة تداعيات ومخاطر أمنية تمس الجزائر في كيانها السياسي وأمنها القومي، لعل من أهمها:

- انكشاف الحدود الجزائرية بحكم علاقة الجوار والتلاصق الجغرافي التي تجمعها بالدولة الليبية، حيث وجدت الجزائر نفسها أمام تحدي الحدود السائبة والرخوة، خاصة أن الجزائر تربطها حدود واسعة بجاراتها ليبيا التي تشهد فوضى أمنية وتعاني من ظاهرة الحدود السائبة في ظل غياب وضعف الدولة الليبية وعدم قدرتها على السيطرة عليها أو بسط سيادتها فوقها. "فالجزائر ليست بمنأى عن مخاطر زيادة قابلية حدودها للاختراق، خاصة مع طول حدودها البرية مع ليبيا، و ارتباطها بحدود طويلة مع مناطق أخرى مضطربة أمنياً، مما ينتج عنها تهديدات أمنية على الأمن القومي الجزائري"**(هبري، ولد الصديق، 2021، ص471)**.
- التخوف الجزائري من تدفق ظاهرة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانسياب للنازحين و اللاجئين الفارين من ويلات الاحتراب الأهلي في ليبيا وتسللهم نحو أراضيها وما ينجم عن ذلك من تداعيات أمنية، علاوة على "تفاقم الوضاع الإنسانية للاجئين الطوارق في موريتانيا والصراع في مالي، وتباطؤ أعمال الإغاثة، وتخاذل المجتمع الدولي في اتخاذ المبادرات اللازمة لإيجاد حل فعال للنزاع الليبي"**(فرقاني، 2015، ص179)**.

حيث رشحت التقارير الدولية الجزائر كساحة عرضة لهذا التدفق، وحذرت السلطات الجزائرية من تنامي هذا التدفق الذي قدرته ليصل 5.3 مليون، علاوة على زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين قدرت إعدادهم بنحو 10000 سنوياً، وهو أمر يمس الأمن القومي الجزائري، ويؤثر على اقتصادها فيما يخص الفرص الاقتصادية و النهوض بالتنمية"**(قوي، عبد العال، 2020، ص 312)**.

- التخوف الجزائري من تفشي حظر ظاهرة الإرهاب في ليبيا وتمدده نحوها، نتيجة استفحال وانتشار نشاط الجماعات الإرهابية العابرة للحدود . فالجزائر تسعى إلى ضبط حدودها المشتركة مع ليبيا لضمان عدم تسرب جماعات الإرهاب والأسلحة إلى أراضيها أو أن تصبح مستهدفة بعمليات وأنشطة إرهابية.

وليس بخاف أن التخوف الجزائري من خطر الإرهاب والجماعات الإرهابية المتطرفة هو هاجس أمني جزائري قائم، بحكم أنها عانت من ويلات العنف والإرهاب، التي دامت أكثر من عشر سنوات في عقد التسعينيات من القرن الماضي فيما عرف "بالعشرية السوداء" جراء الصراع بين التنظيمات الدينية المتشددة والسلطات الأمنية الجزائرية. وهي بذلك تخشى كثيراً من تمدد مخاطر الإرهاب إليها مجدداً وهي تستحضر دائما "أحداث المركب الغازي "تيقنتورين" كأبرز حدث أمني إرهابي ناتج عن الأوضاع الأمنية الخطيرة بدول منطقة الجوار خاصة ليبيا و مالي يبين بصمة الإرعاب العابر للحدود تم فيه احتجاز 132 عاملا أجنبيا من العاملين في حقل "عين أميناس" جنوب الجزائر كرهائن من عدة جنسيات أجنبية مع احتجاز حوالي 600 جزائري"**(قوي، عبد العال، 2020، ص 314)**.

فالمأزق الأمني الذي بدأ يطل برأسه وتداعياته بعد تحولات 2011 في المنطقة المحيطة بالجزائر هو مأزق يسكن صلب مخاوف السلطات الأمنية الجزائرية، حيث تسعى الجزائر بقوة إلى التصدي له والتعامل معه خاصة فيما يتعلق بتمدد أنشطة الجماعات الإرهابية نحو الداخل الجزائري وزعزعة أمنها واستقرارها.

- كما أن التواجد الأجنبي المتعدد الجنسيات في ليبيا يجعل الجزائر عرضة للاختراقات الأمنية، التي تتخوف من اختراق مجالها الحدودي أو "حتى مراقبة مجالها الجوي، وهو ما يمثل تهديداً امنياً للجزائر، لأن القوي الغربية

المتدخلة في ليبيا ستجد سهولة في التجسس والاستعلامات حول الأوضاع الجزائرية وقدراتها العسكرية"**(حدادي، 2017، ص 229).**

المطلب الثاني: موقف الجزائر من الأزمة الليبية

يحكم الدستور الجزائري موقفها من القضايا الإقليمية والدولية، حيث تنص المادة 31 من الفصل الثالث من دستور 2016 على : أن تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

وعلى خلفية ذلك نجد أن هناك مبدأين أساسيين يحكمان الموقف الجزائري في هذا الجانب هما:**(حادي، 2018، ص446).**

- عدم التدخل الخارجي في شؤون الدول التي تشهد حالة من الصراع أو الأزمة.
- رفض استخدام القوة في حل الأزمات والاحتكام إلى الحلول السلمية المبنية على الحوار والتشاور بين مختلف الأطراف.

ومن هنا اتجه موقف الجزائر من الأزمة الليبية نحو موقف معتدل ومتوازن ينهض على دعم جهود الخروج من الأزمة وإيجاد حل سلمي لها والجلوس حول طاولة التفاوض بين أطرافها من خلال الدفع باتجاه البحث عن حلٍّ سياسي جامع يرضى أطراف الأزمة ويقرب وجهات نظرها ويقلص مساحة الاختلافات بينها. حيث سعت الجزائر جاهدة نحو تبني مقاربة سياسية للحد من تداعيات هذه الأزمة ومواجهة تهديداتها والعمل على تسويتها وذلك "في إطار تنسيق متعدد الأطراف مع المحافظة على تطبيق عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا والتزام الحياد في كل دورات الحوار بين الليبيين، وهو ما أسهم في تعزيز وكسب الثقة بين مختلف الأطراف المتصارعة في ليبيا، وفي نفس الوقت تعزيز المكانة الإقليمية للجزائر ومواقفها في الساحة الإقليمية والعالمية في ضرورة اتباع نهج التسوية السلمية للأزمات"**(تبينة، بن صفير، 2019، ص220).**

فالموقف الجزائري من الأزمة الليبية موقف معتدل ومحايد في التعامل مع كل أطراف الأزمة بما يمكن الجزائر من المحافظة على علاقات جيدة مع مختلف الأطراف الليبية، بما في ذلك التيارات السياسية المختلفة، مما يمنحها دورًا فريدًا في الوساطة والتوفيق بين وجهات النظر المتباينة. ويجعلها مؤهلة للقيام بأدوار المساعي الحميدة والوساطة السلمية في الملف الليبي.

المطلب الثالث: الأدوار و المبادرات الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

تقدم الجزائر نفسها كدولة قائد ومحورية في محيطها خاصة المغاربي اتسم الدور الجزائري في الأزمة الليبية في بدايته بالرفض من قبل السلطات الليبية الجديدة، حيث يواجه هذا الدور شكوك كبيرة من قبل السياسيين الليبيين الجدد والتي بدأت واضحة في امتعاضهم من أي تدخل الجزائر المباشر أو غير المباشر في شؤون ليبيا الداخلية، وامتناعهم عن التعاطي مع أي دور جزائري، حيث تم اتهام الجزائر بدعمها للقوى المناهضة للثورة الليبية واحتضانها لرموز النظام السابق على أراضيها.

اتسم الدور الجزائري في الأزمة الليبية بدبلوماسية هادئة إزاء كل أطرافها وترجمة موقفها المتمثل في رفض التدخل الأجنبي في الشأن الليبي والتوجه نحو إيجاد حل سلمي للأزمة من خلال "انتهاج الحوار السياسي وعدم إقصاء أي طرف وعقد عدة جولات مفاوضات بين مختلف الفرقاء الليبيين وتحقيق التقارب بينهم"**(هبري، ولد الصديق، 2021، ص487).**

يستند الدور الجزائري في الأزمة الليبية على "المقاربة الجزائرية لهذه الأزمة، والتي تبنى على إمكانية معالجة الوضع في ليبيا من باب الخبرة التي اكتسبتها الجزائر أثناء تجربتها المريرة في تحقيق المصالحة وإنهاء النزاعات، وكذا التصور الجزائري في مكافحة الإرهاب وكونها فاعل إقليمي في الشمال الإفريقي"**(يمنية، 2015-2016،ص8).**

استهدف الدور الجزائري المحافظة على وحدة ليبيا كامتداد مهم لأمن الجزائر وتعزيزه، حيث ترى الجزائر أن استقرار ليبيا ضروري لأمنها القومي،.خاصة وأن الأزمة الليبية وتداعياتها قد ولدت حالة من الضبابية في العلاقات بين البلدين، حيث تباينت تلك العلاقات بالتوتر في بدايات الأزمة وتحولت في مرحلة لاحقة إلى إعادة صياغة هذه العلاقات على أسس جديدة لبناء سياسة خارجية تخدم المصالح المشتركة، وتتحس المخاطر الأمنية التي تجمع الطرفين الليبي والجزائري.

وبصفة عامة فإن الأدوار الجزائرية في الملف الليبي متنوعة في وسائلها وأساليبها بما يخدم التوجه الجزائري في التعامل مع الملف الليبي سلمياً. فقد اتجهت أدوار الجزائر نحو الآتي:

- تشجيع الحوار الليبي- الليبي ودعم جهوده في التوصل لحل سلمي للأزمة تستضيف الجزائر اجتماعات بين الأطراف الليبية المختلفة، بهدف تقريب وجهات النظر وتشجيعها على الحوار. حيث استضافت الجزائر جولات مهمة في مسار الحوار الليبي- الليبي.
- إطلاق مبادرات الوساطة بناءً على الخبرة الجزائرية في هذا الجانب، حيث "أن الجزائر اندمجت في أربع وساطات مباشره نجحت كلها فيها حلحلة أزمات داخلية و دولية كأزمة الرهائن الأمريكيين بين الولايات المتحدة وإيران، والأزمة العراقية الإيرانية ، والأزمة بين اثيوبيا وارتيريا، والأزمة الداخلية في مالي"**(بلخيرات، 2016، ص54).**

و على الرغم من "أن الوساطة الجزائرية في الملف الليبي تأخرت كثيراً نتيجة موقفها الرافض للتدخل الغربي لإسقاط نظام القذافي سنة 2011، علاوة على رفض الثوار لأي وساطة من قبل دولة كانت انحازت للنظام السابق"**(السبيطلي، 2017، ص11-12)**. إلا أن الجزائر طرحت أولى مبادراتها لتسوية الأزمة منذ عام 2014 فيما عرف "بالورقة الجزائرية" التي تنهض على "رؤية سياسية شاملة تستوعب جميع الأطراف "وهو ما جعل بعض الأطراف الليبية تطالب بوساطة جزائرية لكون الجزائر القوة الإقليمية الوحيدة التي لم تتورط سياسياً أو عسكرياً في الأزمة الليبية لصالح جهة ما خصوصاً عندما تم تجاوز موقفها الأولي من اندلاع الثورة الليبية وشبْهة وقوفها مع نظام القذافي" **(السبيطلي، 2017، ص14)**.

ركزت المبادرة الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية على ملف المصالحة الوطنية استئناساً بتجربة المصالحة الوطنية الجزائرية التي جسدها قانون الوئام المدني في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ومن خلال الاتصال والتواصل مع الأطراف الليبية دون إقصاء ومن منطلق أن تنجز عملية المصالحة الوطنية الليبية شاملة علي "أساس عدم إقصاء أي طرف، وأن تكون المصالحة الوطنية الشاملة في إطار يضمن وحدة الأراضي الليبية، وحرمة سيادتها، وتوثيق اللحمة الوطنية بين أبنائها"**(الورقة الجزائرية، موقع صحيفة الشروق الجزائرية على شبكة المعلومات الدولية)**.

- انتهاج أسلوب الدبلوماسية المتعددة المستويات، حيث ركزت الدبلوماسية الجزائرية جهودها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لتسوية الأزمة الليبية، وذلك من خلال الانفتاح الدبلوماسي والتنسيق مع الدول الإقليمية والأمم المتحدة. حيث "تندمج الجزائر في ثلاث مستويات دبلوماسية متقاطعة: أما المستوى الأول هو المستوى الدولي من خلال الاندماج في جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية الأزمة الليبية، اما المستوى الثاني هو المستوى الإقليمي حيث تندمج الجزائر في آلية دول الجوار لتسوية تلك الأزمة، والمستوى الثالث هو المسار الوطني حيث تروج الدبلوماسية الجزائرية آلية المصالحة الوطنية باعتبارها الآلية الأكثر نجاعة لمعالجة الأزمات الداخلية"**(بلخيرات، 2016، ص51)**.

المطلب الرابع: حدود و تحديات الدور الجزائري من تسوية الأزمة الليبية

واجه الدور الجزائري في الأزمة الليبية تحديات عدة عرقلت المساعي والمبادرات الجزائرية بشأن التسوية السلمية للأزمة الليبية من أبرزها:

- تشكك السلطات الليبية الجديدة منذ بدايات الأزمة في الدور الجزائري ومواقفها السياسية، حيث تعد وفق رؤية هذه السلطات أنها دولة غير محايد لا يؤهلها للعب دور إيجابي في الأزمة الليبية، بحكم أنها منحازة للنظام الليبي السابق. وهذه الشكوك بدأت مبكراً حين "تفجر الخلاف بين الجزائر والحكومة الليبية الجديدة، وذلك بسبب استقبال الأولى لبعض أعضاء عائلة معمر القذافي من النساء، إذ طالبت الحكومة الليبية بتسليمهم إليها لمحاكمتهم، في المقابل اعتبرت الحكومة الجزائرية العملية إنسانية بحتة، وأنهم ممنوعون من الإدلاء بتصريحات أو أنشطة مناهضة للحكومة الليبية. كما أكدت أنها ترفض اتخاذ أراضيها لأي أنشطة عسكرية ضد جيرانها وأن ما يجري في ليبيا شأن داخلي يخص الليبيين وحدهم"**(زواشي، 2010، ص144)**.
- تعقد الأزمة الليبية وتعدد أطرافها وتشابك تفاعلاتها الداخلية وعدم جديتها في المضي نحو حل سياسي سلمي للأزمة، وهو ما ولد تحديات داخلية نابعة من البيئة المحيطة بالأزمة الليبية وظروفها السياسية والاقتصادية والمجتمعية والأمنية، يصعب التعامل معها. إذ تعكس الحالة الليبية حالة معقدة من غياب التوافق السياسي وتعثر الحوار الوطني نتيجة اعتبارات عدة غالباً ما تتعلق بالأسباب والاختلافات السياسية العميقة بين الفرقاء والفاعلين في العملية السياسية الليبية من الداخل و القوى المؤثرة من الأطراف الخارجية. مما انعكس على الدور الجزائري و مساعيه لتسوية الأزمة الليبية.
- تعدد الأجندات الخارجية، التي تزاحم الدور الجزائري من قبل دول إقليمية عربية وأخرى من الجوار الجغرافي، والتي تحمل رؤية وأجندات قد لا تتوافق مع الرؤية الجزائرية، بل تتعارض معها وتحول دون لعبها دوراً فاعلاً في تسوية الأزمة. من أهم هذه الأطراف: "مصر والدول الخليجية خاصة قطر والإمارات التي تمثل ثقل عربياً وإقليمياً و ينظر إليها المجتمع الدولي على أنها أطراف مهمة لأي تسوية سياسية مرتقبة في ليبيا"**(بورنان، شبكة المعلومات الدولية)**.

علاوة على الدور التركي المنغمس بثقل في الأزمة الليبية من خلال الانخراط السياسي والعسكري في تفاعلاتها وأحداثها والتحالف مع أطراف الأزمة على حسابها غيرها، وصل إلى حد عقد اتفاقية مع حكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج بمزاعم ترسيم الحدود، و ما كان لذلك تداعيات خطيرة وقادت نحو حالة صعوبة كبيرة لإيجاد حلول أو تسوية سلمية للحالة الليبية. بل هناك من يصنف الدور التركي في ليبيا بأنه من أخطر الأدوار التي ساهمت في مضاعفة حالة الانقسام الليبية وفتحت المجال واسعاً أمام المزيد من التدخلات في الأزمة الليبية، حيث يكشف واقع "التدخل التركي في ليبيا عن أنه زاد من أسباب التدخلات الإقليمية للحد من التدخل التركي ودوره في ليبيا، مما عقد من خريطة التفاعلات، ومن إمكانية حدوث استقرار للشأن الليبي على المدى القصير، وخلق المزيد من الأزمات الداخلية والخارجية، ويؤدي إلى الحيلولة دون حل الأزمة الليبية حلاً سلمياً"**(فاضل، بلاط، 2020، ص779)**.

الخاتمة:

تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل الموقف والدور الجزائري في الأزمة الليبية باعتبار الجزائر من أهم دول الجوار الجغرافي لليبيا، حيث تمثل الأزمة الليبية وتداعياتها أهم الانشغالات الأمنية الجزائرية والتي تحتم على الجزائري تبني موقف واضح من الأزمة وإمكانية لعب دور فاعل في تسويتها من باب المحافظة على وحدة ليبيا ودعم استقرارها باعتبار أن أمن الجزائر من أمن ليبيا.

النتائج:

توصل البحث من خلال تحليل الموقف والدور الجزائري من الأزمة الليبية إلى النتائج الآتية:

1. تنظر الجزائر إلى الأزمة الليبية وتداعياتها بأنها تمثل مأزق أمني يهدد في الصميم الكيان الجزائري وأمنها القومي، من حيث أن المخاطر الأمنية التي افرزتها الأزمة هي مخاطر عابرة للحدود تهدد بالدرجة الأولى دول الجوار الجغرافي خاصة الجزائر التي تربطها مع ليبيا علاقات تاريخية وسياسية كما أن الحدود البرية معها تعد من أطول الحدود التي يشكل اختراقها اختراق عميق للأمن الجزائري.
2. اتسم الموقف الجزائري من الأزمة الليبية بدبلوماسية هادئة إزاء كل أطرافها، والتوجه نحو رفض التدخل الأجنبي في الشأن الليبي، والتعامل معها كأزمة ليبية يجب أن تحل في إطار ليبي بالطرق السلمية.
3. تناغم الدور الجزائري بشكل كبير مع موقفها ورؤيتها الأمنية للأزمة الليبية، حيث اتسم بلعب دبلوماسية متوازنة ومعتدلة إزاء كل أطراف الأزمة دون إقصاء من خلال تشجيع الحوار الليبي-الليبي ودعم مساراته. وإطلاق المبادرات ذات الطابع السلمي بناءً على رؤية سياسية شاملة تستوعب جميع الأطراف "وهو ما جعل بعض الأطراف الليبية تطالب وتقبل بوساطة جزائرية في الأزمة بعد أن رفضت السلطات الليبية الجديدة قيام الجزائر بأي دور باعتبار أنها دولة غير محايد لا يؤهلها للعب دور إيجابي في الأزمة الليبية، بحكم أنها منحازة للنظام الليبي السابق.
4. الدور الجزائري في الأزمة الذي بدأ مقبولا من الأطراف الليبية يستند على الخبرة الدبلوماسية الجزائرية ونجاحاتها في العديد من التجارب كأزمة الرهائن الأمريكيين بين الولايات المتحدة وإيران، والأزمة العراقية الإيرانية، والأزمة بين اثيوبيا وارتيريا، والأزمة الداخلية في مالي. كما أن هذا الدور يستند على الخبرة التي اكتسبتها الجزائر أثناء تجربتها المريرة في تحقيق المصالحة وإنهاء النزاعات، في ما عرف بالعشرية السوداء خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي.
5. اتجه الدور الجزائري في تسوية الأزمة الليبية نحو أسلوب مسار الدبلوماسية المتعددة المستويات وذلك من خلال الانفتاح الدبلوماسي والتنسيق مع الدول الإقليمية والأمم المتحدة. والانخراط الإيجابي الفاعل في المساعي والمبادرات الإقليمية والدولية لتسوية الأزمة الليبية.
6. واجه الدور الجزائري حيال تسوية الأزمة الليبية بالعديد من التحديات الناجمة عن تعقد الأزمة وتعدد أطرافها وتفاعلاتها الداخلية، وكذلك تعدد الأجندات الخارجية، التي تزاحم الدور الجزائري من قبل دول إقليمية عربية وأخرى من الجوار الجغرافي، والتي تحمل رؤية وأجندات قد لا تتوافق مع الرؤية الجزائرية، بل تتعارض معها وتحول دون لعبها دوراً فاعلاً في تسوية الأزمة.

التوصيات:

1. ينبغي على صانع القرار الليبي الانتباه إلى أهمية الدور الجزائري الإيجابي في تسوية الأزمة الليبية والتعاطي معه بإيجابية وإعادة الثقة في هذا الدور، باعتبار الجزائر من أهم الدول التي تعنى بجهود التسوية كدولة مؤثرة في محيطها المغاربي وأمنها من أمن ليبيا.
2. يمكن النظر إلى الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية بإيجابية أكثر بناءً على الخبرة الدبلوماسية التي تتمتع بها الجزائر في هذا الجانب وقبولها كوسيط موثوق يمكن التعويل في الدفع باتجاه تسوية الأزمة.
3. يمكن للفاعلين الليبيين الاستفادة من دورس التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية التي جسدها قانون الوئام المدني في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كآلية الأكثر نجاعة لمعالجة الأزمات الداخلية في ليبيا وتجاوز الأزمة الليبية.

المصادر و المراجع:

- **الوثائق:**

- دستور الجمهورية الجزائرية الشعبية المعدل في 6 مارس 2016.

- **الكتب:**

1. الرويلي، علي هلهول، الأزمات: تعريفها ومفهومها وأبعادها وأسبابها، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2011.
2. السبيلطي، محمد، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، يونيو 2017.
3. حدادي، جلال، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد، 2017.
4. قوي، بوحنية، عبد العال، عبد القادر، جيوبولتيكا القارة الأفريقية: جدل السياسة والجغرافيا والأمن، عمان- الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2020.

- **الدوريات والمجلات العلمية:**

1. بلخيرات، حوسين، الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2016.
2. بن عروس، محمد لمين، الدور والمكانة الاجتماعية في المجتمع، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية- جامعة زيان بن عاشور –الجلفة ، الجزائر، المجلد 6، العدد 4، ديسمبر 2021.
3. تبينة، رواية، بن صفير، عبد العظيم، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، مجلة المفكر- جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 14، العدد 2، جوان 2019.
4. حادي، أبراهيم، الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد2، سبتمبر 2018.
5. زواشي، صورية، الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح منافسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 49، 2010.
6. فاضل، شريفة، بلاط، محمد ، تأثير الإرهاب والتدخل الدولي في مستقبل الدولة القومية: دراسة حالة الدولة الليبية (2011- 2020) مجلة البحوث المالية والتجارية جامعة بور سعيد، المجلد 21، العدد 3، يوليو 2020.
7. فرقاني، فتيحة، تأثير التعدد الإثني في الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا: دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الأزمة الليبية، دورية رؤية تركية، العدد18، شتاء 2015.
8. قادة، عائشة، الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والأبعاد وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1، أبريل 2019.
9. هبري، سحنين، ولد الصديق، ميلود، الأزمة في ليبيا وأثرها على الأمن القومي الجزائري، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد8، العدد1، مايو 2021.

- **الرسائل الجامعية:**

1. النحلي، علي محمد فرج، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار(2011-2017)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2018.
2. تبينة، راوية، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية(2011-2019)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد خيضر-بسكرة، السنة الجامعية 2018-2019.
3. حمزة، حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية 2010-2011.
4. يمنية، حسيني، أبعاد الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، السنة الجامعية 2015-2016.

- **مواقع شبكة المعلومات الدولية:**

1. الورقة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في مواجهة أزمة الشرعية والاندفاع المصري، موقع صحيفة الشروق الجزائرية، https://www.echoroukonline.com/
2. بورنان، يونس، اجتماع جوار ليبيا يجدد دعمه للتسوية الأممية للأزمة، موقع صحيفة العين الإخبارية الإماراتية https://al-ain.com/

3. تقرير أشغال ورشة التفكير حول تقدير الأمن والإدراك السياسي، موقع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر https://enssp.dz/
4. عودة، جهاد، رمزي، سمير، نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، موقع المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية https://sjrbs.journals.ekb.eg

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.